تواصل الاقتتال بين التنظيمات الإرهابية والمسلحة في المنطقة

الجيش يتوجه إلى عمق «الغوطة الشرقية»

عناصر من الجيش السوري في أطراف الغوطة الشرقية

الوطن – وكالات

مع التقدم السريع للجيش العربي السوري في الجهة الجنوبية لغوطة دمشق الشرقية، وتوجهه إلى عمق الغوطة، تحاول التنظيمات المسلحة الإسلامية والإرهابية إنهاء الاقتتال الدائر بينها والمستمر منذ نحو الشهر وأدى إلى مقتل المئات من مقاتليها.

وأقرت مواقع إلكترونية معارضة أمس بأن قوات الجيش العربي السوري «أحكمت يوم أمس الجمعة سيطرتها على بلدة دير العصافير جنوب الغوطة الشرقية، حيث نشرت مصادر موالية صوراً لقوات النظام داخل البلدة التي تعد أكبر بلدات جنوب الغوطة».

ونقل موقع «الحل السوري» عن الناشط «أبو أيهم دير العصافير»: إن «قوات النظام استطاعت دخول البلدة بعد اشتباكات عنيفة مع فصائل المعارضة على أطراف البلدة، تزامناً مع قصف مدفعي شهدته المنطقة».

وجاءت سيطرة وحدات الجيش العربي السوري على دير العصافير بعد أن تمكنت في الأيام القليلة الماضية من السيطرة على بلدات بزينة وحرستا القنطرة ونولة وزبدين وقرى الركابية وحوش الدوير والبياض في القطاع الجنوبي، لتبقى بذلك بلدة بالا بيد التنظيمات المسلحة والإرهابية في القطاع ذاته. وتشهد منذ ٢٢ نيسان الماضي المنطقة الجنوبية من الغوطة الشرقية اقتتالاً عنيفاً على النفوذ بين مليشيات «جيش الإسلام» من جهة و«فيلق الرحمن» و«جيش الفسطاس» الذي يضم جبهة النصرة فرع تنظيم القاعدة في سورية من جهة أخرى، وأدت بحسب نشطاء على موقع «فيس بوك» إلى حركة نزوح كبيرة بين المدنيين من تلك المناطق وإلى مقتل أكثر من ٧٠٠ مقاتل من تلك المليشيات.

وأقر القيادي في «جيش الإسلام» محمد علوش بالتقدم الذي حققه الجيش العربي السوري في المنطقة الجنوبية من الغوطة الشرقية، وأرجعه إلى «انسحاب فيلق الرحمن بالكامل من الجبهات الأمامية، بعد إبعاده لمقاتلي جيش الإسلام منها» حسب مواقع معارضة. وأكد علوش أن «النصرة» تحاول من خلال المعارك في غوطة دمشق بالتعاون مع فيلق الرحمن استئصال جيش الإسلام، وذلك على غرار ما فعلت مع العديد من فصائل الجيش الحر (حوالى ١٣ فصيلاً) في الشمال السوري».

وأضاف: إن «النصرة» و«فيلق الرحمن» يسعيان للقضاء على «جيش الإسلام» لاتهامه بالخيانة على خلفية مشاركته في المفاوضات (المحادثات السورية السورية غير المباشرة التي تجري في جنيف)».

ويأتي تقدم الجيش العربي السوري في القطاع الجنوبي من الغوطة الشرقية وسط تخوف نشطاء معارضين من تقدمه باتجاه عمق الغوطة الشرقية. وكان نشطاء معارضون قد حملوا التنظيمات المسلحة والإرهابية في المنطقة مسؤولية تقدم الجيش العربي السوري وسيطرته على قرى القطاع الجنوبي، بسبب الاقتتال الحاصل بين تلك التنظيمات.

في غضون ذلك أفاد المتحدث الرسمي باسم «جيش الإسلام» إسلام علوش، عبر بيان نشره على حسابه في «تويتر»، بأن «جيش الإسلام» يعلن، كبادرة حسن نية، عن إطلاق سراح تسعة موقوفين من مقاتلي «فيلق الرحمن»، الذين شاركوا في الاعتداء على مقرات الجيش في الأيام الماضية.

وأكد أيضاً أن «جيش الإسلام»، «ما زال وسيبقى حريصاً على وحدة الصف»، بحسب البيان، مستجيباً لكل مبادرة لحق الدماء، وراجياً أن تسهم هذه الخطوة في إعادة الثقة بين الفصائل المقاتلة على أرض الغوطة». وأورد البيان أسماء الموقوفين المطلق سراحهم.

على خط مواز أصدرت ميليشيا «الجيش الحر» بياناً حمّلت فيه «فيلق الرحمن» مسؤولية التصعيد في الغوطة الشرقية في حال عدم الاستجابة للمبادرة التي كان «الحر» تقدم بها لإنهاء الاقتتال في الغوطة الشرقية. وقال بيان «الحر»: إن إصدار «جيش الإسلام» لبيانه هو موافقة «غير مشروطة» على بنود المبادرة التي أطلقت في الخامس عشر من الشهر الجاري، وتعهد من جانبه بتطبيق ما يترتب عليه»، على حين «لم يصدر فيلق الرحمن أي استجابة أو موافقة حتى الآن» بحسب البيان.

ودعا «الحر»، «فيلق الرحمن» إلى «الموافقة على مضمون المبادرة دون قيد أو شرط خلال مدة أقصاها ٢٤ ساعة من صدوره».

وتجددت بعد منتصف ليل الجمعة الاشتباكات بين «جيش الإسلام» من طرف، و«فيلق الرحمن» و«جيش الفسطاط» من طرف آخر عند أطراف بلدة مسرابا بغوطة دمشق الشرقية، وفق ما ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان المعارض.

الجيش وسلاح الجو يكبدان داعش خسائر فادحة بدير الزور

معركة «التحالف» و«الديمقراطية» مع داعش في الرقة خلال ساعات

حشود من «سورية الديمقراطية» على تخوم الرقة

الحسكة – دير الزور – دحام السلطان - الوطن

فيما يبدو أن معركة التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية والقوى الدعومة من قبله قد اقتربت في الرقة، وسعت «قوات سورية الديمقراطية» من سيطرتها باتجاه مركز المدينة، في حين ألقت طائرات «التحالف الدولي» الذي تقوده واشنطن، وللمرّة الثانية على التوالي، منشورات تدعو المدنيين للخروج من الرّقة، في وقت كثف سلاح الجو في الجيش العربي السوري غاراته على مناطق داعش في مدينة دير الزور، ونعى التنظيم مقتل ما سماه «والي القاطع الغربي من ولاية الخير».

وأكد مصدر ميداني من مدينة دير الزور، أن وحدة من الجيش العربي السوري تمكنت من تدمر آليتين مفخختين لتنظيم داعش، قبل وصولهما إلى هدفهما، موضحاً في الوقت نفسه أنه تم إيقاع العديد من القتلى في صفوف التنظيم، على يد وحدة من الجيش خلال تصديها لهجوم شنه مسلحو التنظيم باتجاه مواقعه في جبل الثردة جنوب شرق المدينة.

في الأثناء أفادت مصادر محلية بأن الطيران الحربي استهدف مواقع وأوكار التنظيم في حيي الصناعة والحويقة وحويجة صكر ومحيط المطار العسكري، ومدخل المدينة الجنوبي بأكثر من عشر غارات. كما استهدف الطيران الحربي تحركات مقاتلي التنظيم في صوامع الحبوب، وأطراف قرية الحسينية بالقرب من مدخل المدينة.

بدورها ذكرت وكالة «سانا» للأنباء أن سلاح الجو في الجيش العربي السوري وجه صباح أمس ضربات مركزة على تجمعات ومقار لتنظيم داعش غرب مدينة دير الزور.

وذكر مصدر عسكري حسب الوكالة أن «الضربات الجوية أوقعت خسائر بالأفراد بين إرهابيي التنظيم التكفيري ودمرت آليات لهم مزودة برشاشات متنوعة ومقار تحوي كميات من الذخائر والأسلحة».

من جهته قال «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض: «نفذت طائرات حربية صباح اليوم (السبت) ما لا يقل عن ٥ غارات على مناطق في مدينة دير الزور، ولم ترد معلومات عن خسائر بشرية»، موضحاً أن عناصر من التنظيم نعوا مقتل والي القاطع الغربي من «ولاية الخير» المعروف باسم أبي خديجة المصري، والذي كان يشغل منصب والي «ولاية الخير» سابقاً، حيث قال العناصر وهم من ذويه: إن «الوالي قتل في المعارك التي تدور مع قوات النظام والمسيحيين الموالين لها في جبل الثردة قرب مطار دير الزور العسكري، وأبو خديجة المصري كان ثاني وال يتم تعيينه لولاية الخير بعد الوالي العراقي الأول، حيث تم استبداله مؤخراً وعين بدلاً عنه وال سوري الجنسية، ومن ثم نقل المصري وعين والياً على قاطع دير الزور الغربي».

وفي سياق آخر، أكدت مصادر من الريف الشرقي لـ«الوطن»، أن أكثر من ١٥ طفلاً دون سن الـ١٧ عاماً من صفوف التنظيم، قتلوا خلال معارك الأيام الماضية ٤ منهم من قرية البوليل شرق المدينة.

وحسب مواقع الكترونية معارضة أقدم داعش على نقل أكثر من ٣٠ عائلة لعناصره من جنسيات ليست سورية، من مدينة البوكمال إلى مدينة القائم العراقية، مع إعلان «جيش سورية الجديد» والذي يضم «جبهة الأصالة والتنمية» التابعة لميليشيا «الجيش الحر» وبعض العناصر السلفية، اقتراب موعد معركة الحسم في دير الزور، وبعد إلقاء طيران التحالف الدولي ولأكثر من مرة منشورات ترويجية لـ(الجديد) على مناطق سيطرة التنظيم في محافظة دير الزور، مطالبة المدنيين تجنب الاقتراب من مقرات التنظيم.

وأبقى التنظيم عوائل وعناصر التنظيم من غير المهاجرين، ولم يسمح لهم بمغادرة مدينة البوكمال أو عموم محافظة دير الزور، إلا إلى مناطق أخرى تقع تحت سيطرة التنظيم.

وفي الرقة، نقلت مصادر محلية لـ«الوطن» عن مصادر مطلعة في «قوات سورية الديمقراطية» أن «الديمقراطية» ستبدأ حملتها العسكرية باتجاه الرقة خلال الساعات القادمة.

وأشارت المصادر، نقلاً عن شخصيات مقربة من قيادة «وحدات الحماية الكردية» بمدينة عين العرب بريف حلب الشمالي الشرقي، بأن حملة عسكرية كبيرة ستكون وجهتها مدينة الرقة، وستبدأ خلال الساعات القادمة.

كما أكدت المصادر أن «الديمقراطية» بدأت مؤخراً بحشد قواتها في بلدة عين عيسى بريف الرقة الشمالي، تحضيراً للحملة القادمة، التي ستكون بدعم مباشر من طيران «التحالف الدولي».

إلى ذلك تحدثت المصادر ذاتها عن لقاء جمع خلال الأيام الماضية، رئيس حزب «الاتحاد الديمقراطي» الكردي صالح مسلم، بوفد عسكري من «التحالف الدولي» في قرية «خراب عشق» جنوب شرق مدينة عين العرب للتحضير للمعركة ضد تنظيم «داعش» في محافظة الرقة.

ووصل مسلم والمبعوث الأميركي الخاص للتحالف ضد «داعش» بريت ماكغروك، على متن مروحية عسكرية قادمين من شمال العراق إلى مدينة عين العرب.

وأوضحت المصادر، إلى أنه تمت مناقشة إستراتيجية مكافحة داعش، وخاصة مسألة تحرير الرقة ومدنها، ومدن ريف حلب «منبج وجرابلس»، وإنه قد تم خلال الاجتماع اتخاذ قرار ببدء الهجوم على الرقة. وأشارت المصادر إلى أن العملية ستنفذ من ٣ اتجاهات، حيث ستقدم قوات التحالف الدعم من الجو، والسلاح على الأرض للقوات المهاجمة.

وأفادت المصادر، بأن طيران استطلاع التحالف الدولي، حلّق طويلاً في سماء مدينة الرقة وقام بإلقاء منشورات فوق المدينة كتب عليها «آن الأوان لمغادرة الرقة» في رسالة موجهة للمدنيين لمغادرة المدينة.

ومن جانب آخر، أكدت مصادر محلية عن مقتل ستة عناصر، وإصابة اثنان آخران، من «الديمقراطية»، مساء الجمعة، جراء انفجار لغم أرضي، كان قد زرعه مقاتلو تنظيم داعش، بالقرب من قرية «الهيشة» بريف الرقة الشمالي. وأفادت مصادر محلية، بأن «الديمقراطية»، التي تشكل الوحدات الكردية عمودها الفقري، والمدعومة من «التحالف الدولي»، تقدمت وسيطرت على قرية «الهيشة» شمالي مدينة الرقة، حيث يستعد التحالف الدولي لإطلاق حملته العسكرية على مدينة الرقة المعقل الرئيس للتنظيم في سورية.

وبيّنت المصادر أن «الديمقراطية» أتمت استعداداتها لمهاجمة مدينة الرقة في غضون أيام.

وبيّنت المصادر، إلى أن الطيران حلّق لأكثر من نصف ساعة فوق المدينة قبل الغارات وبعدها وترافق ذلك مع تحليق لطيران الاستطلاع، وحاول التنظيم استخدام المضادات الأرضية.

وفي الريف الشرقي، استهدف طيران التحالف الدولي، بعدة غارات على بلدية قرية حمره غنام والمدرسة الواقعة بجانبها، ومنازل مدنية في مزرعة بدر وقرية المنتزهة، وقرية الجركة، ما أسفر عن استشهاد ٣ أطفال وأمهم.

كما حلّق الطيران الحربي مع طائرات الاستطلاع بكثافة، في سماء مدينة تل أبيض وريفها شمال الرقة والتي تسيطر عليها «وحدات حماية الشعب» ذات الأغلبية الكردية.

قولاً واحداً

سورية والترتيب الدولي المربك

مازن بلال

كانت العاصمة النمساوية محطة سريعة ضمن مسار الأزمة السورية، فـ«مجموعة دعم سورية» نتجت عن التصادم الإقليمي، وهي أيضاً نوع من تجاوز «إمكانية الحرب المفتوحة» إلى تحديد مسار الاقتتال، فالمؤتمرات الدولية كما توضح المؤشرات تبني جبهات سياسية لكنها في الوقت نفسه لا ترسم تحالفات قوية، فالتحالف الوحيد يظهر في المعارك على الأرض، وانعكاسه السياسي لا يقدم أي تصور جديد لإمكانية الحل، فهناك «معضلة» تتركز على الجغرافية السورية، والقوى الدولية والإقليمية لا تملك حلولاً إلا تخفيف احتمالات انتشار النموذج السوري عبر عنوان «التصدي للإرهاب».

إخفاق «مجموعة دعم سورية» كان متوقعاً لأن «النموذج السوري» لا يملك أي فرز لأي قوى، دولياً وإقليمياً، فهناك توازن في القدرة على التأثير تجعل من الصعب رسم خريطة طريق ثابتة، كما أن هذا النموذج يشكل بالنسبة لكل طرف إقليمي رهاناً نهائياً لاستمرار دوره، وربما لقدرته على الاستمرار وسط حروب تعصف في المنطقة، فـ«النموذج السوري» ضمن الواقع الدولي يتضمن ثلاث نقاط أساسية:

– الأول أن سورية نفسها ستشكل استحقاقاً مختلفاً في لحظة نهاية الأزمة، فما حدث لم يعد يتطلب إعادة إعمار فقط بل أيضاً معالجة طويلة الأمد مرتبطة بالديموغرافيا السورية، فمن الصعب تأهيل المناطق من دون النظر إلى الوجود السكاني فيها، وفي الوقت نفسه فإن انعكاس الأزمة على الجوار سيشكل ظاهرة أيضاً في إطار تأهيل المنطقة كلها.

هناك أزمة «ثقة» بين المكان والسكان، فاللاجئون والنازحون لن يعودوا إلى مناطقهم التي اعتادوا إياها، بل إلى كل الأزمات التي تطورت في هذه المدن والبلدات وإلى مساحة الاشتباك التي كانوا شهوداً عليها، وبالتأكيد فإن الحلول السياسية مهما كانت، فلن تشكل الضامن الحقيقي لـ«أزمة الثقة» بالجغرافية التي شهدت أسوأ الصراعات منذ الحرب العالمية الثانية.

– الثاني طبيعة الصراع التي أنهت التوازن الإقليمي من دون ظهور ثقل إقليمي جديد، فالحرب تقوم اليوم على التوازن الهش للقوى الإقليمية، والإنهاك الكبير للدول التي بات من الصعب عليها التعامل مع التوازن القادم، فعلى الرغم من أن تركيا والسعودية تشكلان طرفين أساسيين في المعادلة القائمة، لكنهما في الوقت نفسه تحولتا في بنيتهما إلى دولتين في توازن الأزمة وليس إلى طرفين في أي نظام إقليمي مستقر في المستقبل.

مسألة توزع القوة في الشرق الأوسط القادم تعرقل الحل السياسي لأن الدول الإقليمية عليها تغيير وظائفها، وهذا الأمر يصعب تصوره ما لم تتحول بنية الدول المنخرطة في الصراع، فالأمن الإقليمي لتركيا بعد الصراع في سورية سيحتاج إلى تعيين جديد، وينطبق هذا الأمر على السعودية وحتى على إيران، والاقتراح الروسي المبكر بشأن «نظام أمن إقليمي» لمواجهة الإرهاب، كان من ضمن السيناريوهات المطروحة لكنه بات اليوم صعب التحقق.

– النقطة الأخيرة هي الإنهاك الاقتصادي الذي طال سورية في العمق، لكنه في الوقت نفسه أصاب بقوة كل الدول المنخرطة في الصراع، وربما سيلعب هذا العامل بقوة في رسم نهاية غير سارة للجميع، فالتركيز على ما يحدث في سورية لا يعني أن أي انهيار اقتصادي ستتم محاصرته فقط ضمن منطقة الحرب.

الحل السياسي ربما سينطلق من مكان آخر، فجنيف ستبقى المسار المفضل لكن التفكير بالحوار سيكون له تصورات مختلفة إذا أرادت موسكو وواشنطن حل الأزمة السورية والمعضلة الإقليمية في الوقت نفسه، فالمشكلة اليوم ليست في إسكات المدافع بل بالخطوة الأولى لما بعد «الهدنة» لأنها تحتاج لإستراتيجية مختلفة تماماً عما يجري اليوم.

خلافات في القنيطرة بين «مجلسين» للمعارضة

بعض الإرهابيين في ريف القنيطرة

الوطن - وكالات

اعتبر رئيس ما يسمى «مجلس محافظة القنيطرة» المعارض أحمد رويان، «المجلس الجديد»، بأنه «غير قانوني وغير شرعي»، بسبب «وجود مجلس ما زال قائماً» ويتواصل مع «الحكومة المؤقتة والائتلاف المعارض»، نافياً تواصل أحد معهم للتنسيق، وتشكيل مجلس جديد. وفي تصريح نقلته وكالة «سمارت» المعارضة للأنباء، أشار رويان إلى أنهم «حصلوا على الموافقة للتمديد للمجلس الحالي من الحكومة المؤقتة، بانتظار إشعار لتشكيل لجنة تحضيرية ومن ثم هيئة ناخبة للبدء بانتخاب مجلس محافظة جديد»، مشدداً على ضرورة «تشكيل مجلس محافظة جديد بالطرق القانونية وعبر التواصل مع «المؤقتة والوزارة الإدارية المحلية والائتلاف»، وقال: «لكننا تفاجأنا بدعوة الإخوة لتشكيل مجلس جديد، وتم تشكيله في ظروف غامضة لا نعلم حيثياتها».

ووفق الوكالة كانت فعاليات «مدنية وثورية في محافظة القنيطرة أعلنت عن تشكيل مجلس محافظة جديد يضم ٢٠ مكتباً تنفيذياً» تمثيل جميع المجالس المحلية في المناطق التي تسيطر عليها التنظيمات الإرهابية والمسلحة في المحافظة.

وأضاف رويان: «نعرف الإخوة الذين شكلوا مجلساً جديداً ونعرف تاريخهم ولا نتنكر لهم ولم نمس أحداً منهم بكلمة، لكننا نقول لهم إنهم أخطؤوا وخطوتهم هذه ساهمت في شقّ صف أبناء المحافظة»، وتابع «نعلم أن الملاحظات علينا كثيرة لكنها لا تعطيهم مسوغاً لتشكيل جسم جديد وهو غير شرعي».

وقال: «لا ندعي تحقيق إنجازات لكننا استطعنا تأسيس محافظة على الأرض وتشكيل أغلب المؤسسات والمديريات الضرورية مثل الموارد المائية والتربية والزراعة والشؤون القانونية والمالية والدفاع المدني، إضافة لإعادة هيكلة المجالس المحلية»، على حد زعمه. وأشار رويان إلى أن «المجلس الحالي عمل في ظروف صعبة مع قلة الإمكانات والدعم، لكنه استطاع الصمود»، معلناً عن «استعدادهم للتعاون مع أي جهة تريد تقديم الدعم للمحافظة»، حسب تعبيره.

من جانبه بيّن ما يسمى رئيس «محافظة درعا الحرة»، يعقوب عمار، أن «المجلس» برئاسة رويان هو المجلس الرئيسي والمعترف عليه من «الحكومة المؤقتة»، وأن «المجلس الجديد» عسكري و«مفروض».

المحيسني يطلق «جهاد المال» باستبدال الليرة السورية بالتركية!

عبد الله المحيسني

الوطن

بعد الفشل المزمن، الذي عانته المجموعات المسلحة في فرض قرارها استبدال الليرة التركية بالليرة السورية على المواطنين في المناطق التي يسيطر عليها المسلحون في حلب، جاء الدور على الفتوى علها تساعد المسلحين في دفع السوريين في الشمال إلى التخلي عن عملتهم الوطنية.

ودعا القاضي العام في تحالف «جيش الفتح» السعودي عبد الله المحيسني، متزعمي كبرى المجموعات المسلحة بدفع رواتب عناصرها بالليرة التركية، كما حض شورى تحالف «الفتح» على إقرار التعامل في إدلب وما حولها بالليرة التركية أيضاً.

وفي شهر آب الماضي، أصدرت لجنة، شكلتها المجموعات المسلحة في محافظة حلب، تحت اسم «اللجنة السورية لاستبدال عملة التداول في المناطق المحررة» بياناً قررت فيه البدء بتداول الليرة التركية في المناطق الخاضعة لسيطرة المسلحين في حلب. واستندت اللجنة في قرارها اختيار الليرة التركية إلى دراسة لـ«نقابة الاقتصاديين الأحرار» ذكرت أن «تركيا هي الشريك التجاري الأكبر مع المناطق المحررة، (إلى جانب كونها) بلد العبور الوحيد للبضائع المستوردة من خارج تركيا إلى الشمال السوري وبالعكس». لكن التجاوب مع القرار كان ضعيفاً ما دفع متخذيه إلى إصدار قرار ملزم بمنع تداول الليرة السورية في المناطق الخاضعة لسيطرة المسلحين في حلب ابتداءً من مطلع شهر كانون الأول.

ويبدو أن شرعيي تحالف «جيش الفتح» المكون من فصائل إسلامية متطرفة تقودها جبهة النصرة فرع القاعدة في سورية، لم يعتبروا من إخفاق هذا «القرار الملزم». فعبر سلسلة من التغريدات على موقع «تويتر» للتواصل الاجتماعي، نظّر المحيسني لما أسماه «جهاد المال».

وكتب المحيسني تحت وسم (تحويل العملة السورية إلى العملة التركية): أن «النظام يعاني انهياراً اقتصادياً نظراً لتكاليف شرائه مرتزقة إيرانيين وروس وغيرهم، وقد دفع أموالاً طائلةً لهذا الباب، إلا أنه في الآونة الأخيرة بات يستخدم وسيلة احتيالية خطيرة جداً، ألا وهي أن يقوم بطباعة أوراق نقدية وعملات من نوع ألف ليرة من دون أن يكون لها مخزون في البنك الدولي، ثم يأتي بهذه الأوراق ويرسلها إلى المناطق الخارجة عن سيطرته فيشترى بها عملة صعبة كالدولار» وخلص إلى استنتاج مفاده أن «النظام (يكسب) ملايين بل مليارات من دون عناء في ذلك».

واستند المحيسني إلى «دراسات وفعاليات» لم يسمها، لأن ذلك «يحقق الاستقرار في أسعار السلع وغيرها، وإيجابياته أكبر وأكثر.. وسيؤدي إلى إضعاف النظام اقتصادياً بشكل كبير».

ووجه الشيخ السعودي دعوة لزعماء المجموعات المسلحة ومجلس حركة «أحرار الشام الإسلامية» ومجالس الشورى في «جبهة النصرة» وميليشيا «جيش الإسلام» و«فيلق الشام» وحركة «نور الدين الزنكي» و«جيش المجاهدين» و«الجبهة الشامية»، كي يصدروا بياناً رسمياً يعلنون فيه أنهم سيبدؤون صرف كفالات جنودهم وتعاملهم بالليرة التركية، مشيراً إلى أنه بمجرد أن يصدر بيان من هذه الفصائل الكبيرة ستتحول الساحة تلقائياً إلى الليرة التركية.

كما دعا المحيسني مجلس شورى «جيش الفتح» إلى إقرار التعامل في إدلب وما حولها بالليرة التركية، مشيراً إلى أن ذلك سيكون له أثر بالغ، وأضاف «بمجرد أن يصدر بيان، وخلال ٢٤ ساعة سنرى انهياراً لليرة السورية واستقراراً للعملة التركية في مناطق سيطرة» المسلحين.

لافروف وشكري يبحثان التعاون في إطار «مجموعة الدعم»

وكالات

بحث وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، مع نظيره المصري سامح شكري، التعاون اللاحق في إطار «المجموعة الدولية لدعم سورية» بهدف، إيجاد حل سياسي للأزمة فيها. وقالت وزارة الخارجية الروسية في بيان لها أمس، بحسب وكالة «سانا» للأنباء: «إن لافروف بحث أيضاً خلال الاتصال الهاتفي الذي أجراه مع شكري لتعزيته بكارثة الطائرة المصرية التي سقطت الخميس، نتائج الاجتماع الوزاري الدولي حول ليبيا الذي عقد في فيينا الإثنين الماضي، كما تبادلا الآراء حول قضية التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين».

وجرى التأكيد خلال الاتصال السعي المشترك إلى مواصلة التعاون بين روسيا ومصر بشأن المسائل المذكورة وغير ذلك من القضايا. يشار إلى أن لافروف بحث مع نظيره الأميركي جون كيري خلال اتصال هاتفي الخميس، سبل تعزيز اتفاق «وقف الأعمال القتالية» في سورية والتسوية السياسية للأزمة فيها ومكافحة الإرهاب، إضافة إلى قضايا أخرى بما في ذلك الخطوات المحتملة للمجتمع الدولي من أجل إعطاء زخم إيجابي لعملية التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.